موجز سياسات

حزيران، يونيو 2025

العسكرة وتغير المناخ والظلم القائم على التمييز بين الجنسين: حالة غزة

مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

مقدمة

تبقى العسكرة عاملًا رئيسيًا -غالبًا ما يجري التغاضي عنه- في الانهيار البيئي، وبينما تتعرض القطاعات المدنية على نحو متزايد للمحاسبة بسبب انبعاثات الكربون، تُستثنى العمليات العسكرية -رغم بصمتها البيئية الضخمة- إلى حد كبير من الاتفاقيات المناخية الدولية ليسمح هذا الاستثناء باستمرار دوائر استخراج الموارد والعنف والتدمير البيئي دون رادع[1]. ولا يظهر هذا التقاطع بصورة أوضح مما هو عليه الحال في غزة، حيث فاقمت العمليات العسكرية الإسرائيلية عقودًا من الضغط البيئي. فبالإضافة إلى التكلفة الإنسانية الهائلة، أدى استهداف أنظمة المياه، وبنية الطاقة التحتية، والأراضي الزراعية، والنظم البيئية البحرية إلى خلق أزمة بيئية شديدة وطويلة الأمد.

إن الأثر البيئي للحرب في غزة صارخ، إذ أدى قصف المراكز الحضرية، واستهداف منشآت تحلية المياه والصرف الصحي، وتدمير المناطق الزراعية إلى أزمة متعددة الطبقات. أصبح تلوث الهواء والماء والتربة نتيجة وسلاحًا في الوقت نفسه ضمن هذا النزاع –الأمر الذي قوّض النظم البيئية المحلية وأضعف قدرة المجتمعات على البقاء، وتعكس هذه الآثار نمطًا عالميًا أوسع: فعلى الرغم من الأدلة العلمية المثبتة، ما تزال عواقب الحروب البيئية مستثناة منهجيًا من تقارير المناخ الدولية. وغالبًا ما تُصنّف الانبعاثات العسكرية تحت فئة الأمن القومي، الأمر الذي يسمح للحكومات بتوسيع العمليات دون أن تترتب عليها أي مسؤولية بيئية.

يحاجج هذا التقرير بأن التقدم نحو عدالة مناخية حقيقية -خاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات مثل غزة- **يتطلب التعامل مع العسكرة باعتبارها محركًا مركزيًا في الانهيار البيئي. ومن دون مواجهة التكلفة البيئية للحروب، ستظل الجهود المناخية العالمية تعاني النقص والتفاوت.**

حالة غزة: الأثر البيئي والإنساني

تتجاوز العسكرة مجرد تدمير البنية التحتية والأرواح على نحو مباشر، إذ تشمل أيضًا السيطرة المنهجية واستغلال الموارد الطبيعية، ما يؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي وتسريع التغير المناخي. يتجلى هذا الواقع في غزة بوضوح، حيث أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة إلى اضطراب بيئي جسيم -فقد غيّرت معالم الأراضي وأضعفت النظم البيئية التي تعزز سبل عيش الفلسطينيين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021[2]).

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية، التي حصلت على التعزيز والتمويل المقدم من دعم عسكري خارجي واسع النطاق، إلى هجوم كارثي أودى بحياة أكثر من 50 ألف شخص. أما من نجا منهم، فسيتعين عليه مواجهة الآثار طويلة الأمد للتدمير البيئي، والتهجير القسري، والتفكيك المنهجي لظروف الحياة الأساسية. لم يكن الدمار الذي لحق بنُظم غزة البيئية، وبنيتها التحتية، وصحتها العامة عرضيًا؛ بل هو جزء جوهري من استراتيجية عسكرية تهدف إلى الهيمنة، والاقتلاع، والإقصاء. فالقصف الجوي الكثيف، والاستهداف المنهجي لأنظمة المياه، والأراضي الزراعية، والبنية التحتية الحضرية، والتدهور البيئي المتعمد، تمثل مجتمعة "حربًا بيئية"، تزيد من الكارثة الإنسانية التي يعانيها السكان.

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024 فقط[3]، نفذت القوات الإسرائيلية أكثر من 1,400 غارة جوية على غزة. ووفقًا لإحدى الدراسات، فإن التقدير الإجمالي للانبعاثات الناتجة عن العمليات الحربية المباشرة في أول 120 يومًا من الصراع يتراوح بين 420 ألفًا، و650 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[4]، إذ تجاوزت الانبعاثات اليومية من الأنشطة العسكرية 5 آلاف طن متري، ولا تشمل هذه الأرقام الانبعاثات طويلة الأمد الناتجة عن جهود إعادة الإعمار، والتدهور البيئي، وخسارة البنية التحتية.

وعند دمج الانبعاثات المباشرة المرتبطة بالعمليات العسكرية (حوالي 4.74 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) مع الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن القصف ومعالجة الأنقاض (حوالي 741 ألف طن متري)، **فإن التكلفة البيئية في غزة خلال 15**

---

[1] في عام 1997، استثنيت الانبعاثات العسكرية من بروتوكول كيوتو الذي يستهدف غازات الدفيئة -وجرى إعفاؤها مرة أخرى عند إبرام اتفاقية باريس في عام 2015 بحجة أن بيانات استهلاك الطاقة قد تشكل تهديدًا لأمن القوات المسلحة.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2021). الأثر البيئي للصراع في غزة: تقييم أولي للتأثيرات البيئية. تم الاسترجاع من: https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-conflict-gaza-preliminary-assessment-environmental-impacts

[3] https://www.nationofchange.org/2025/01/03/israel-launched-over-1400-airstrikes-on-gaza-in-december-as-us-continues-to-provide-billions-in-military-aid/

[4] نيمارك، بنجامين، وباتريك بيغر. "دراسة جديدة تكشف عن انبعاثات كربونية كبيرة من الصراع المستمر بين إسرائيل وغزةPhys.org "، 7 حزيران/ يونيو 2024 https://phys.org/news/2024-06-reveals-substantial-carbon-emissions-ongoing.html

شهرًا من الحرب تصل إلى ما يقدر بـ5.48 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ولتوضيح ذلك من منظور صادم: فإن تحويل هذه الطاقة إلى ما يعادلها من الطاقة الأحفورية يشير إلى أثر يماثل ذلك الناتج عن تفجير **حوالي 638 قنبلة نووية بحجم قنبلة هيروشيما[5]. على صعيد آخر، أدى القصف في غزة إلى ملايين الأطنان من الانبعاثات، وانهيار واسع في البنية التحتية، وتدهور دائم في النظم البيئية، الأمر الذي يسلط الضوء على الأثر العميق الناتج عن الحرب الجوية المستمرة على القطاع.**

يتفاقم التدهور البيئي بفعل تدمير بنية غزة التحتية من المياه والصرف الصحي، والتي أصبحت امتدادًا مباشرًا للسيطرة العسكرية عليها[6]. وبما أن السكان يعانون أصلًا من ندرة شديدة في المياه، فهم يواجهون الآن حالة شبه كاملة من انعدام الأمن المائي: أكثر من 97% من مصادر المياه تعاني التلوث (بتسيلم، 2022[7]) وهي غير صالحة للاستهلاك البشري (منظمة الصحة العالمية، 2022[8]). وقد استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية على نحو منهجي محطات تحلية المياه، وخطوط الأنابيب، ومنشآت معالجة مياه الصرف الصحي (الحق، 2023[9]) (الأونروا، 2023[10]). وأدى إغلاق هذه المنشآت الحيوية إلى تصريف أكثر من 130 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة يوميًا في البحر الأبيض المتوسط[11]، ما تسبب في تلويث الزراعة والصيد المحليين. لا يُحدث هذا التدمير أزمة صحية فورية فحسب، بل يفرض الاعتماد أيضًا على عمليات تحلية مكلفة من حيث الطاقة اللازمة لتنفيذها إلى جانب الاعتماد على المساعدات الدولية، بما يزيد من الهشاشة البيئية والتبعية الاقتصادية.

وأدى القصف المكثف أيضًا إلى دمار جسيم في الأراضي الزراعية والنظم البيئية في غزة، فقد تضرر أو دُمّر أكثر من ثلثي المناطق الزراعية، بما في ذلك الآبار والبيوت البلاستيكية، بفعل القصف والأعمال العسكرية (Yale Environment 360). كما أسهمت القيود على الصيد والتلوث الناتج عن الأنقاض في تدهور الحياة البحرية وتراجع التنوع البيولوجي، الأمر الذي يضعف الأمن الغذائي والقدرة على التكيف المناخي. من جهة أخرى، أطلق استخدام **الأسلحة المتفجرة** مواد خطرة في البيئة، بما يشمل المعادن الثقيلة والغازات السامة، في حين أسفر النزاع عن نحو 39 مليون طن من الأنقاض –أي ما يعادل أكثر من 100 كيلوجرام لكل متر مربع في قطاع غزة ما يشكل خطرًا طويل الأمد على جودة التربة والمياه والهواء، مدمّرًا النظم التي تُمكّن السكان من التكيف مع الضغوط المناخية (UNEP.ORG).

لا يقتصر تأثير العسكرة على تدمير الموارد، بل يعيد تشكيل البيئة باعتبارها وسيلة سيطرة على الآخر، فإحراق المستوطنين بساتين الزيتون الفلسطينية ، وبناء الجدران الفاصلة التي تفكك النظم البيئية، وتحويل مجاري المياه الطبيعية، كلها أفعال تسهم في إعادة هندسة البيئة لصالح المحتل، بينما تُقصي السكان الأصليين على نحو منهجي (هيومن رايتس ووتش، 2022[12]). ولهذه الأفعال آثار

---

[5] على الرغم من فائدة هذه المقارنة في توضيح حجم الدمار الهائل، فمن الضروري فهمها في إطار الاختلافات الجوهرية بين الحرب النووية والحرب التقليدية، فالقنبلة النووية الواحدة، مثل تلك التي أُسقطت على هيروشيما، تطلق قوة تفجيرية تعادل حوالي 15 كيلوطن من مادة تي إن تي (أو 63 ألف جيجا جول من الطاقة)، ما يولد موجة صادمة شديدة وحرارة عالية وإشعاعًا قاتلاً، وكلها تؤدي إلى دمار عشوائي على نطاق واسع. على النقيض من ذلك، تعتمد الضربات الجوية التقليدية على ذخائر شديدة الانفجار تسبب -رغم فتكها- دمارًا موضعيًا، وتتطلب آلاف الطلعات الجوية لتحقيق مستويات مماثلة من التدمير الهيكلي.

بخلاف الأسلحة النووية التي تخلف تلوثًا إشعاعيًا طويل الأمد واحتمال حدوث "شتاء نووي"، فإن القصف التقليدي يؤدي إلى عواقب بيئية خطيرة غير إشعاعية، تشمل تلوث الهواء والمياه، وتدمير الموائل الطبيعية، وتراكم الحطام على نطاق واسع.

[6] أوكسفام الدولية. "كيف استخدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي المياه سلاحًا في حملتها العسكرية على غزة." تموز/يوليو 2024. https://www.oxfam.org/en/press-releases/how-israel-has-weaponised-water-in-its-military-campaign-in-gaza

[7] بتسيلم. (2022). "عطشٌ للحل: أزمة المياه في الأراضي المحتلة ومسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي." تم الاسترجاع من: https://www.btselem.org/sites/default/files2/thirsty_for_a_solution.pdf

[8] منظمة الصحة العالمية. (2022). "خطر انتشار الأمراض يتصاعد في غزة مع تعطيل المرافق الصحية ونظم المياه والصرف الصحي." تم الاسترجاع من: https://www.emro.who.int/media/news/risk-of-disease-spread-soars-in-gaza-as-health-facilities-water-and-sanitation-systems-disrupted.html

[9] الحق. (2023). "باستهداف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إسرائيل تُجبر على النزوح الجماعي في غزة." تم الاسترجاع من: https://www.alhaq.org/advocacy/18466.html

[10] الأونروا. (2023). "تقرير الأونروا عن الوضع #126 في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية." تم الاسترجاع من: https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-126-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "الأثر البيئي للصراع في غزة: تقييم أولي للآثار البيئية." نيروبي، 2024 . http://wedocs.unep.org/20.500.11822/45739

[12] هيومن رايتس ووتش. (2022). "الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية: إسرائيل تحرم الفلسطينيين في غزة من المياه عمدًا." تم الاسترجاع من: https://www.hrw.org/report/2024/12/19/extermination-and-acts-genocide/israel-deliberately-depriving-palestinians-gaza

مباشرة على القدرة على التكيف المناخي، إذ تؤدي إزالة الغابات، وتدهور التربة، وسوء إدارة المياه إلى مضاعفة هشاشة الفلسطينيين أمام التغير المناخي.

في السياق العالمي، يُعدّ المجمع الصناعي العسكري أحد المحركات الأكثر تأثيرًا وصاحبة الحظ الأقل من النقاش من حيث دورها في تغير المناخ، كما تُعدّ حالة غزة مثالًا واضحًا على طرق العسكرة التي تُسرّع الانهيار البيئي -ولا يكون ذلك فقط جراء الانبعاثات المباشرة الناتجة عن الحرب، ولكنه يحدث أيضًا من خلال استنزاف الموارد على المدى الطويل، والتلوث، والانهيار البيئي المنهجي (Scientific American، 2023[13]). إن معالجة تغير المناخ دون مواجهة العسكرة تعني تجاهل أحد محركات التدمير البيئي الأساسية، وإذا كانت لدى المجتمع الدولي نية حقيقية نحو تحقيق العدالة المناخية، فعليه أن يعترف بالصلة بين المناخ والعسكرة وأن يطالب بمحاسبة الجرائم البيئية التي تُرتكب بذريعة الأمن والاحتلال.

وليس تغير المناخ ضحية العسكرة فقط، بل هو واحد من محركاتها أيضًا، إذ يرى باحثو الأمن البيئي، مثل هومر-ديكسون (1999)[14]، أن لندرة الموارد والضغوط البيئية إسهامها المباشر في الاضطرابات الاجتماعية، والنزوح، والنزاعات المسلحة. ومع تصاعد موجات الجفاف، ونقص الغذاء، وأزمات المياه الناتجة عن التغير المناخي، تتجه الدول على نحو متزايد إلى الحلول العسكرية بدلاً من اللجوء إلى التدخلات السياسية المستدامة. وفي غزة التي يتفاقم فيها التدهور البيئي بفعل الاحتلال، تُستخدم الأزمات المناخية حجة لتعزيز العسكرة والقمع. وتضمن هذه الديناميكية الدائرية -التي تُولّد فيها الضغوط المناخية حالة من عدم الاستقرار التي تُقابل بالقوة العسكرية- استمرار المعاناة الإنسانية والدمار البيئي. ويُعدّ تهجير المجتمعات الفلسطينية، وتدمير الأراضي الزراعية، وفرض الاعتماد القسري على المساعدات الخارجية أمثلة على السُبل التي تستغلها العسكرة لتحويل الهشاشة المناخية إلى أدوات سيطرة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023)[15]. يتطلب كسر هذه الدورة دمج العدالة البيئية في جهود بناء السلام، بدلاً من تعزيز الردود العسكرية على الأزمات البيئية.

آثار الفروقات بين الجنسين: منظور المرأة والسلام والأمن

تحمل العواقب الناجمة عن العسكرة والتدمير البيئي في غزة طابعًا عميقًا من التمييز بين الجنسين، فكما هو الحال في العديد من مناطق النزاع، تتحمل النساء العبء الأكبر الناتج عن الأزمات المتعددة المتأتية عن الحرب والاحتلال والانهيار البيئي. في غزة، التي خسرت أكثر من 50 ألف حياة، أدت الحرب والحصار إلى تدمير البنية التحتية، ما ترك النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي القائم على التمييز بين الجنسين، والتهجير القسري، وأوضاع الطوارئ الصحية المتعلقة بالأمومة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023).[16] وقد أصبحت المستشفيات والعيادات، التي كانت تعاني الضعف أصلًا بسبب الحصار الطويل، خارج الخدمة أو دُمّرت بالكامل، الأمر الذي حرم النساء الحوامل من الرعاية الحرجة التي يحتجن إليها.

أدى انهيار النظام الصحي، مع موجات النزوح الجماعي، إلى جعل البقاء على الحياة أكثر هشاشة للنساء والفتيات، إذ زادت الملاجئ المكتظة، وانهيار خدمات الحماية الاجتماعية، وتفكك شبكات الدعم المجتمعي، من تعرض النساء للعنف، والاستغلال، والعمل القسري. كما أن تدمير بنية المياه التحتية، وتلوث الأراضي الزراعية، وانهيار الأنظمة الغذائية، يزيد من تفاقم هذه الهشاشة، ما يؤدي إلى تداخل المخاطر التي تمسّ جميع جوانب الحياة اليومية.

ولهذه الأزمة أبعادها طويلة الأمد على الأجيال القادمة، فالانقطاع في مسار تعليم الفتيات، وتفكك الأنظمة الأسرية، وخسارة الفرص الاقتصادية، هي أمور تهدد بإبقاء مجتمعات بأكملها محصورة ضمن دوائر الفقر والاعتماد على الآخرين. وعلى الرغم من هذه التحديات، ما يزال للنساء الفلسطينيات دورهن الحاسم في الحفاظ على الصمود الاجتماعي والبيئي. ففي جميع أنحاء غزة، تقود النساء مبادرات في الزراعة المستدامة، وإدارة المياه المجتمعية، وإعادة بناء البيئة -الأمر الذي يعكس الدور المحوري للقيادة النسوية في جهود التعافي (الجزيرة، 2023[17]).

---

[13] مجلة Scientific American (2023). انبعاثات الحروب المناخية هائلة، لكنها لا تُحصى. تم الاسترجاع من: https://www.scientificamerican.com/article/warfares-climate-emissions-are-huge-but-uncounted/

[14] هومر-ديكسون، توماس ف. البيئة والندرة والعنف. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1999. https://www.jstor.org/stable/j.ctt7pgg0

[15] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2023). النهوض معًا لمواجهة آثار تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. تم الاسترجاع من: https://www.unep.org/news-and-stories/speech/rising-together-against-impacts-climate-change-cop28

[16] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2023). آثار الفروقات بين الجنسين على النزاع المسلح في غزة. تم الاسترجاع من: https://www.unwomen.org

[17] الجزيرة. (2023). نساء فلسطينيات يقدن جهود الاستدامة في غزة. تم الاسترجاع من: https://www.aljazeera.com

وتستند هذه الأشكال من القيادة إلى دراسات الأمن النسوي، التي تتحدى مفاهيم الأمن التقليدية القائمة على القوة العسكرية، وبدلًا من ذلك فهي تؤكد على أهمية الصحة، والتماسك الاجتماعي، والاستدامة البيئية (كون، 2013[18]). تواجه النساء في مناطق النزاع العسكري عوائق فريدة من مثل القيود على الحركة، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، والتهديد المستمر بالعنف، كما يجب التعامل مع هذه الحواجز لا بوصفها مشاكل هامشية، بل باعتبارها قضايا مركزية في جهود بناء السلام والتعافي البيئي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023).

يكشف تطبيق منظور المرأة والسلام والأمن في غزة أن الأمن الحقيقي لا ينبع من الهيمنة العسكرية، بل من الحلول المجتمعية المستدامة التي تعطي الأولوية للعدالة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، وبناء السلام. وتدعو العدالة المناخية النسوية إلى موقف مناهض للعسكرة يتحدى الأنظمة الراسخة التي ترى الأمن من خلال عدسة السلاح والحرب بدلًا من رفاه الإنسان. **إن معالجة آثار الفروقات بين الجنسين على النزاع تتطلب نزع العسكرة، والاستثمار في القدرة على التكيف مع المناخ، وإشراك النساء بوصفهن صانعات قرار رئيسيات في جهود بناء السلام** -بما يضمن مساهمة الحلول المستقبلية في تحقيق الاستقرار السياسي، والرفاه البيئي والاجتماعي على المدى الطويل.

التناقضات العالمية: نفاق المناخ والعسكرة

على الرغم من التزاماتها المعلنة بالعمل المناخي والاستدامة، تواصل القوى الكبرى في العالم استثمار مبالغ ضخمة في جهود العسكرة، وبيع الأسلحة، واقتصادات الحرب –مقوّضة بذلك الأهداف البيئية التي تدّعي الدفاع عنها. إن هذا التناقض بين الخطاب "الأخضر" والممارسات العسكرية ليس عرضيًا، بل هو متأصل في أنظمة الحكم العالمية التي تُعلي من شأن الأمن والسيطرة الاقتصادية على حساب البقاء البيئي الحقيقي.

فجهات فاعلة مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تُقدّم نفسها باعتبارها القائدة في مفاوضات المناخ العالمية، والمدافعة عن تقليص الكربون، والطاقة المتجددة، وحماية البيئة. ومع ذلك، تستثمر هذه الأطراف نفسها مليارات الدولارات في العمليات العسكرية واسعة المدى، وصناعات الأسلحة، والقطاعات الدفاعية التي تبقى مستثناة من أطر المساءلة البيئية المفروضة على القطاعات المدنية. وبموجب اتفاق باريس، ومعظم خطط المناخ الوطنية، فإما أن يجري استبعاد الانبعاثات العسكرية بالكامل، أو أن تُدرج تحت فئات غامضة وغير ملزمة ذات صلة بالأمن القومي، ما يترك جزءًا كبيرًا من الأثر البيئي دون احتساب أو خضوع للتنظيم.

ويعكس هذا النهج الانتقائي في المساءلة المناخية ما وصفه المنظر السياسي "تيموثي لوك" (1997)[19] بمصطلح "الحوكمة البيئية الاستعمارية"، إذ تُستخدم سياسات الحوكمة البيئية لا سعيًا إلى تفكيك أنظمة السلطة، بل لتعزيزها. ففي ظل هذه الحوكمة، تُستخدم سياسات الاستدامة وسيلة للحفاظ على الهيمنة الجيوسياسية، من خلال إدارة أعراض الانهيار البيئي دون معالجة جذوره العسكرية والاستعمارية.

تتبدى نتائج هذه السياسات بوضوح في غزة، إذ يتيح غياب الانبعاثات العسكرية عن الأطر الدولية استمرار الضرر البيئي دون تبعات، ويضعف مصداقية العمل المناخي العالمي. **إن مواجهة تغير المناخ دون مواجهة العسكرة يُعد فعل إنكار خطير**، وليس في وسع المجتمع الدولي مواصلة استثناء الانبعاثات العسكرية واقتصادات الحرب من الاتفاقيات المناخية وادعاء الريادة في مجال الاستدامة في الوقت ذاته، إذ يتطلب الحل الحقيقي الاعتراف بكون المجمع الصناعي العسكري واحدًا من المحركات الأساسية للتدمير البيئي - وضرورة محاسبة من يمولون، ويسلحون، ويدعمون العنف العسكري على الجرائم البيئية التي تُرتكب تحت غطاء الأمن والاحتلال.

وقد بدأت النقاشات الحديثة في القانون الدولي وحركات العدالة البيئية الاعتراف بجريمة "الإبادة البيئية" بما يعني تدمير النظم البيئية على نطاق واسع –**على أنه جريمة دولية خامسة**، وذلك إلى جانب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان. وفي سياق غزة، فقد دفع استهداف التحتية المائية، والأراضي الزراعية، والنظم البحرية، وأنظمة الغذاء على نحو متعمد، إلى المطالبة بمساءلة تستند إلى هذه الأطر القانونية الناشئة. فعلى صعيد آخر، يحاجج باحثون مثل "أبو عوض

[18] كون، كارول. (2013). النساء والحروب: تواريخ متنازع عليها، ومستقبل غامض. كامبريدج: بوليتي برس.
[19] لوك، تيموثي دبليو. "البيئة بوصفها إدارة خضراء، والمعرفة البيئية، والانضباط البيئي باعتبارها أساليب تطبيع". في كتاب "خطابات البيئة"، تحرير إريك داريير، الصفحات 121-151. أكسفورد: بلاكويل، 1999.
https://www.wiley.com/en-ae/Discourses+of+the+Environment-p-9780631211228

وآخرون" (2024)[20] بأن الدمار البيئي الذي شهده قطاع غزة يُعد شكلًا من أشكال الإبادة البيئية المرتبطة بممارسات الإبادة الجماعية، بما يتطلب الاعتراف العاجل به ومساءلته ضمن المحافل الدولية.

يسمح الاعتراف بالإبادة البيئية على أنها جريمة قائمة بذاتها بإقامة مسؤولية قانونية عن التدمير البيئي واسع النطاق، خصوصًا عند اسهدافه شروط الحياة الأساسية على نحو منهجي، كما يُعزز الربط غير القابل للتجزئة بين العدالة البيئية وحقوق الإنسان في سياقات النزاع.

وفي هذا السياق، لا يمكن فهم الصمود الفلسطيني من خلال عدسات مكافحة الإرهاب المشوهة فقط، بل باعتباره جزءًا من نضال أوسع ضد الاستعمار يهدف إلى البقاء. وكما نظّر "فرانز فانون" (1963[21])، فإن المقاومة رد ضروري وحتمي على العنف المنهجي. لقد ربطت حركات مثل "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)" بين القضية الفلسطينية ونضالات السكان الأصليين، وحركة "حياة السود مهمة"، وجهود العدالة المناخية العالمية، مما يُبرز تداخل النضالات المناهضة للاستعمار وتلك البيئية منها. إن تخريب بساتين الزيتون، وتلويث مياه غزة، وتدمير النظم البيئية تعكس في مجموعها استراتيجيات استعمارية تهدف إلى فصل السكان عن أرضهم.

وتُبرز حالة غزة الحاجة الملحة إلى إطار أكثر تماسكًا وخضوعًا للمساءلة لحوكمة المناخ -أي أن يكون إطارًا يعترف بأثر العسكرة البيئي، وأن يطبّق معايير موحدة بغض النظر عن السياق الجيوسياسي. ومع فشل السياسات الحالية في التصدي لهذه الأزمات المتقاطعة، يغدو من الضروري تحويل جهود التحليل هذه إلى عمل ملموس على أرض الواقع. تشمل التوصيات التالية خطوات عملية يمكن أن تتخذها الدول، والمنظمات الدولية، والفاعلون في المجتمع المدني لدمج العدالة البيئية، وبناء السلام، ونزع السلاح في سياسات المناخ.

التوصيات

ليس في الإمكان تحقيق عمل مناخي حقيقي وعدالة بيئية دون مواجهة العسكرة، وتفكيك أنظمة الهيمنة الاستعمارية، وتبني أطر سياساتية نسوية لا استعمارية. فيما يلي مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الدول، والمنظمات الدولية، وحركات المناخ، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من تلك الملتزمة بحقوق الإنسان والعدالة البيئية:

1. **دمج الانبعاثات العسكرية ضمن الأطر المناخية**

- إلزام الدول بالكشف الكامل ودمج الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة العسكرية ضمن تقاريرها الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) .
- وضع حدود ملزمة للانبعاثات الكربونية المرتبطة بالعسكرة ضمن الاتفاقيات المناخية الدولية.

2. **ربط المساعدات العسكرية بالمعايير البيئية وحقوق الإنسان**

- تعليق التمويل العسكري ومبيعات الأسلحة إلى الدول التي تُمارس التدمير البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك دولة الاحتلال الإسرائيلي.
- ربط أي دعم عسكري بشروط صارمة تتعلق بالامتثال البيئي وحقوق المدنيين.

3. **تعزيز المساءلة القانونية عن التدمير البيئي**

- مقاضاة التدمير البيئي باعتباره جريمة حرب بموجب القانون الدولي القائم.
- دعم الاعتراف بجريمة "الإبادة البيئية" بوصفها جريمة قائمة بذاتها ضمن القانون الجنائي الدولي.

4. **دعم الحركات المناخية التي تقودها الشعوب الأصلية وتلك الواقعة تحت نير الاستعمار**

- الاعتراف بالسيادة الفلسطينية البيئية، وحقوقها على الأرض والمياه ،بوصفها جزءًا من العدالة المناخية المناهضة للاستعمار.

---

[20] أبو عوض، أ. وآخرون (2024). *من الإبادة البيئية إلى الإبادة الجماعية: دعوة للتحرك من قبل العلماء على مستوى العالم لمعالجة الدمار في غزة*. SSRN .

[21] فانون، فرانز. (1963). معذبو الأرض. نيويورك: دار غروف للنشر.

- دعم الحركات البيئية والمناخية التي تقودها مجتمعات الجنوب العالمي بوصفها جزءًا مهمًا من السياسات البيئية العادلة.

5. **نزع الطابع العسكري عن تمويل المناخ والمساعدات الإنسانية**

- إعادة توجيه التمويل من الميزانيات العسكرية إلى جهود الترميم البيئي، والزراعة المستدامة، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- ضمان ألا تعزز آليات تمويل المناخ الهياكل العسكرية أو الاحتلال.

6. **تمكين النساء والحركات النسوية ضمن جهود بناء السلام والتعافي البيئي**

- إعطاء الأولوية لمشاركة النساء في جميع عمليات السلام، والإغاثة الإنسانية، وجهود إعادة إعمار البيئة.
- تطبيق إطار المرأة والسلام والأمن منهجيًا، ودمج العدالة بين الجنسين ضمن سياسات الأمن البيئي.

تتطلب هذه التوصيات إعادة تعريف شاملة لمفهوم "الأمن": وهو تعريف يُعلي قيمة الحياة على السلاح، ويُفضّل تجديد البيئة على استخراج الموارد، ويمنح الأولوية لتقرير المصير على الهيمنة. ومن دون تغيير جذري في النظام القائم، يبقى تواطؤ جهود العمل المناخي في دعم البُنى ذاتها التي تُسبب الانهيار البيئي والمعاناة الإنسانية.

الخاتمة.. نحو عدالة مناخية ونزع العسكرة عالميًا

يُظهر الانهيار البيئي في غزة، وعلى نحو مفجع، التقاطع العميق بين العسكرة، والعنف الاستيطاني-الاستعماري، والتدمير الإيكولوجي. فبعيدًا عن كونها قضايا طرفية، فإن العسكرة والاحتلال محركات مركزية في الانهيار المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، والمعاناة الإنسانية. إن ما يحدث في غزة ليس مأساة معزولة، بل هو نذير ما يحدث عندما يُعرَّف الأمن من خلال السيطرة واستخراج الموارد بدلًا من الحفاظ على الحياة والكرامة والاستدامة.

ومن الواجب مواجهة تواطؤ القوى العالمية -أي تلك التي تُموّل، وتُسلّح، وتوفر الغطاء الدبلوماسي للتدمير البيئي- بينما تزعم في الوقت نفسه قيادة الجهود المناخية، إذ ليس في وسع العدالة المناخية الحقيقية التعايش مع أنظمة تعتمد على القوة العسكرية، والاستغلال الاقتصادي، والسيطرة الاستعمارية. تتطلب مواجهة الانهيار البيئي ما يتجاوز تقليل الانبعاثات؛ فهي تتطلب تفكيك اقتصاديات الحرب، ومشاريع الاستيطان، والحدود المعسكرة التي تُعيد إنتاج الظلم البيئي والاجتماعي.

ويوفر صمود الشعب الفلسطيني، وإدارة الأراضي من قِبل السكان الأصليين، والدعوات النسوية إلى العدالة المناخية، رؤى حيوية لبناء مستقبل أكثر عدلًا واستدامة. فتعزيز الوصول العادل إلى الأرض والمياه، واستعادة النظم البيئية، ووضع المجتمعات المُهمّشة في قلب الحلول، ليست مجرد أفعال تحرر سياسي، إنما هي أفعال بقاء بيئي كذلك.

إن العدالة المناخية هي نزع الاستعمار، كما أن العدالة المناخية هي نزع العسكرة. ومن دون مواجهة هذه الأنظمة المتشابكة من القمع، ستظل محاولات "إنقاذ الكوكب" محض محاولات جوفاء، وجزئية، ومتواطئة.

إن الخيار واضح: يجب أن يُبنى المستقبل على التضامن، والسيادة، والدفاع عن الحياة في وجه أنظمة الموت، **فلا عدالة بيئية دون تحرير سياسي، ولا مستقبل مستدام دون تفكيك العنف العسكري.**